

الصالح يطالب رئيس الوزراء بإعادة النظر في القوانين التي تخدم المعاقين

موافقة الإعاقة بعد 65 عام لا يستطيع أخذ المزايا الموجودة لدى المعاقين، مشيراً إلى أن هذا القانون هو قانون اعوج ويحتاج إلى تقويم، خاصة أن هناك قانون أعطي للطبيب الحق في ممارسة عمله حتى سن 75 عام.

على كثير من الأسر. وأشار الصالح إلى أن الاستقطاع تم بناء على خطأ من هيئة الإعاقة تم اكتشافه مؤخراً نتيجة منح هؤلاء المعاقين مبالغ غير مستحقة لمن أخذ موافقة على إعاقته بعد عمر 65 عام. وأضاف أن كل شخص أخذ

وأضاف الصالح في تصريح صحفي في مجلس الأمة، أن قضية المعاقين التي تم طرحها في رسالة واردة اليوم تتلخص في أنه تم استقطاع أموال بعض المعاقين من حساباتهم البنكية بمبالغ كبيرة أثرت

طالب النائب خليل الصالح من سمو رئيس مجلس الوزراء بضرورة إعادة تقييم القوانين التي تخدم المواطن بشكل عام و ما يخص المعاقين على وجه الخصوص، مشيراً إلى وجود قوانين تحتاج تقويم.

10 نواب وقعوا على كتاب عدم تعاون مع رئيس مجلس الوزراء

الخالد: مواجهة الاستجواب فرصة سانحة لكشف الحقائق أمام الشعب الكويتي

رددت بوضوح على محاور الاستجوابين.. ومستعد لمواجهة أي مساءلة برلمانية

طول عمري أدافع عن الكويت بحكم مناصبي دائماً وأواجهه ولا ترهبني المنصات

رياض عواد

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تقدم 10 نواب بطلب عدم تعاون مع رئيس الوزراء، والتصويت عليه سيكون في جلسة الأربعاء المقبل في 9/30 وترفع الجلسة إلى الغد.

وقد وقع 10 نواب، على كتاب عدم تعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء، الشيخ صباح الخالد، والنواب الموقعون هم، محمد هايف، فامر السويط، محمد المطير، عبدالكريم الكندري، عبدالله فهد العنزي، حمدان العازمي، نايف المراداس، الحميدي السبيعي، رياض العدساني، بدر الملا. وقد افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة العادية صباح أمس، التي بدأها بتهنئة النادي العربي بفوزه ببطولة كأس الأمير معلناً تبرعه بـ 50 ألف دينار للاعبين.

وقال الغانم: أبارك للعباوية والهدف الدولي للعب على خلف يستحق الإشادة وكذلك الروح القتالية للنادي تستحق الإشادة، وأهنئ النادي العربي وتبرع وإخواني بمبلغ 50 ألفاً للنادي العربي، وأضاف مازحاً: "الطلب الوحيد لرئيس الوزراء" لا تطرشون الجبري لأن حفظنا معاه مو زين".

من جانبه، علق النائب صالح عاشور: تبرع سخى وهو غريبة على الرئيس الغانم ومثل ما قال الرومي الحق رجع لأهله، واحنا نعرف أنه عرابوي.

بدوره، قال النائب عبد الله الرومي: إن ما قام به رئيس المجلس يتبرع للنادي العربي هو "فروسية"، إذ أن ناديه كان طرفاً في النهاية.

وكان النائب خليل أبل قال في نقطة نظام خلال جلسة مجلس الأمة أمس: "توجه بالمباركة للنادي العربي على الفوز بكأس سمو الأمير"، متمنياً حظاً أوفر للفريق الخاسر.

وتناقش المجلس الاستجوابين الكنديين إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد النائبين د. عبدالكريم الكندري، والحميدي السبيعي بعد موافقة المجلس على دمجها.

وطالب سمو رئيس مجلس الوزراء خلال الجلسة بدمج الاستجوابين وفقاً للمادة 137 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وقال النائب د. عبدالكريم الكندري: إن استجوابه مكون من ثلاثة محاور و علاقة لها بمحاور استجواب النائب الحميدي السبيعي، مطالباً بالرجوع إلى المجلس في هذا الشأن.

واستهل المجلس جلسته ببند كشف الأوراق والرسائل السوادية: -1 رسالة من سمو نائب الأمير وولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم لصاحب السمو أمير البلاد بمناسبة الذكرى السادسة عشر من منظمة الأمم المتحدة سموه لقب "قائداً للعمل الإنساني" وتسميتها دولة الكويت مركزاً للعمل الإنساني. -2 رسالة من سمو نائب الأمير وولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم لصاحب السمو بمناسبة منح الرئيس الأميركي دونالد ترامب سموه "وسام الاستحقاق العسكري الأميركي برتبة قائد أعلى". -3 رسالة من النائب مبارك الحجرف يطلب فيها تكليف لجنة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة ببحث قرار الهيئة العامة لشؤون الإعاقة بوقف صرف معاشات لمن تجاوز سن 65 عاماً وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس خلال شهر.

وأكد عدد من النواب خلال مناقشة بند الرسائل أن منح صاحب السمو أمير البلاد وسام الاستحقاق العسكري من قبل الرئيس الأميركي ترويج للجهود الكبيرة لسموه في خدمة الإنسانية، معتبرين التكريم محل فخر واعتزاز لكل الكويتيين.

بدوره قال وزير الدولة لشؤون الخدمات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص إن المادة 137 وضعت لكل الأحوال، لافتاً إلى أن الاستجوابين يتعلقان بالسياسة العامة للحكومة ولذلك تحققت الرؤية في هذه المادة.

وكان النائب د. عبد الكريم الكندري قد قدم استجواباً لرئيس مجلس الوزراء في 26 أغسطس الماضي والمكون من ثلاثة محاور، تتعلق بسوء إدارة الحكومة لأزمة كورونا، والسياسة العامة للحكومة بشأن العجز المالي وإصدار قرار (728)، وانتهاك المادة (39) من الدستور.

وقدم النائب الحميدي السبيعي استجوابه لرئيس مجلس الوزراء في التاريخ ذاته، والمكون من محورين يتعلقان بالتهاون والتراخي في حماية الثروة النفطية وعدم محاسبة المتجاوزين على المال العام وتجاهل تقارير مجلس الأمة وديوان المحاسبة، والاستمرار بنهج الحكومة السابقة وعدم



سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد

الأعلى البترول وهو المسؤول عن سياسات القطاع، منتقداً الصلاحيات الواسعة الممنوحة لقيادات الشركات النفطية فيما يخص التعيينات والترقيات من دون حساب أو رقيب على تخطيط القرارات التي يتخذونها. وبين أن القطاع النفطي يستوعب جميع شباب الكويت لكن المستغرب أن 20% من العاملين فيه مواطنون و 80% وافدون لأن التوظيف يتم من دون معيار إنما بحسب الأواء والواسطات.

وأشار إلى أن مجلس الأمة شكل لجنة تحقيق بشأن التعيينات والترقيات، وانتهت إلى تقرير فني دقيق وفق المستندات بان القطاعات النفطية تتعامل مع شركتين أو ثلاث شركات للتعاقد والتعيين بينما مهندسو البترول الكويتيون لا يجدون وظيفة.

وأشار إلى أن القطاع النفطي يهدر الملايين من المال العام في رواتب ومزايا مبالغ فيها لبعض العاملين، إضافة إلى إقرار تعويضات بمبلغ 80 مليون دينار لإحدى الشركات بدعوى تضررها من الأمطار، مبيئاً أن هذه الشركة عينت رئيس مجلس إدارة شركة البترول الوطنية السابق رئيساً لها بفرعها في الكويت.

وحمل السبيعي رئيس الوزراء المسؤولية، مشيراً إلى أنه من غير المقبول غض الطرف عن الفساد في القطاع النفطي وبين أن تقرير لجنة التحقيق البرلمانية طالب إلى توصياته بتحويل المتجاوزين إلى النيابة، كما تضمن التقرير صفقات بالمليارات أهدرت.

وأوضح السبيعي أنه اضطر إلى تقديم الاستجواب، لأنه فقد الثقة في الإصلاح، مؤكداً أن القطاع النفطي يحتاج إلى انتفاضة وإحالات كبيرة للنيابة العامة.

وعن المحور الثاني قال السبيعي: إن

وأضاف أن الحكومة تقدمت بمشروع قانون عن تداعيات أزمة كورونا وهو في حقيقته تعديل على قانون العمل الاهلي ومساومات على رواتب الكويعيين، وردت قانون مكافأة نهاية الخدمة، فهل هذا دعم للاقتصاد الوطني؟

وأكد أن مشكلة كويعيين بلا رواتب كانت الحكومة تستطيع حلها في اول اجتماع لها منذ 24 فبراير الماضي، لافتاً إلى أن قضية غلاء الاسعار تم استغلالها بشكل مفرط. ورأى أن الحكومة تجاهلت الملف التعليمي، وسط غياب الوزراء عن المشهد وأن الاحتياطي العام استنزف ليصل العجز الفعلي إلى 14 مليار دينار، مطالباً رئيس الوزراء بإيضاح سياسة الحكومة المالية في تغذية هذا العجز.

وتساءل الكندري هل يعقل أن تدفع الجامعات الخاصة التجارية والأهلية والتي يقدر عددها بـ 10 جامعات ايجارات للدولة بنحو 600 ألف دينار تقريباً في حين أن الحكومة تدعم تلك الجامعات بـ 3 مليون دينار؟

ورأى أن حسن الإدارة يكون في عدم تمكين تجار الأزمات من استغلال المواطن خلال الأزمات، مؤكداً أن الحكومة لا تمتلك رؤية ولا توجه واضحاً بشأن الترقية السكانية وكل ما تصرح به كلام إنشائي السبيعي: لا محاسبة للمتجاوزين على

المال العام واعتبر النائب الحميدي السبيعي خلال مرافحته أن سياسات القطاع النفطي تتم خارج الدستور وخارج الدولة، كما أنه بات قطعاً متهماً، مشيراً إلى أن من يتولى حقيبة النفط لا يستطيع إصدار قرارات في هذا القطاع.

وقال السبيعي: إن مساءلة رئيس الوزراء عن هذا المحور باعتباره رئيس المجلس



مرزوق الغانم مفتتحاً الجلسة

السماح للمصابين بالمغادرة والاحتفاء بالبحر المنزلي ثم مخاطبتهم للخصوع إلى الحجر المؤسسي. وأشار إلى أن تأخر استجابة الحكومة للمطالب النيابية والشعبية بإغلاق المطار أدى إلى دخول آلاف المسافرين ومن بينهم المصابون بكورونا ما ساهم في انتشاره.

وقال إنه في 29 يوليو الماضي تم فتح المطار رغم أن تقارير وزارة الصحة التي نوهت إلى وجود موجة ثانية من كورونا، فيما تم تفعيل توصيات التقارير الصحية في مسالة عدم انعقاد جلسات مجلس الأمة. وبين أن إدارة الأزمة تختلف عن التعامل معها، موضحاً أن إدارة الأزمة هي ان تخطي هذا الاختبار، مضيفاً ان "تلك القضية حدث يسبقه حكومة باكملها".

وقال الكندري: إن رئيس مجلس الوزراء لم يتحمل مسؤوليته السياسية حيال تلك القضية ولم يتخذ أي إجراء بل ساند وزير الداخلية في الاستجوابات المقدمة له بدلاً من إقالته باعتبار مسؤوليته السياسية عن الوزارة، على الرغم من أن تلك القضية هزت ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة، متسائلاً ماذا تريد الحكومة من خلال التجسس على المواطنين والنواب؟

وفيما يتعلق بالمحور الثاني قال الكندري: إن الحكومة أخفقت في إدارة أزمة كورونا بسبب قراراتها المتذبذبة؛ حيث صورت في بداية الأزمة للجميع أن إجراءاتها ستكون نموذجاً عالمياً لينتهي المطاف بعد إصابات ناهز 100 ألف إصابة متجاوزاً الصين.

وأضاف أن رئيس مجلس الوزراء كان على علم بوجود أزمة وأن الفيروس شارف على دخول الكويت ولم يتخذ أي احترازاات حتى تم اكتشاف أولى الحالات في 24 فبراير الماضي.

وبين أن من صور التخطيط في بداية الأزمة



عاشور والصالح والفضل وأبل يرفعون راية فريق العربي

الحكومة مستمرة في نهج الحكومة السابقة، في عدم إقرار الحقوق والواجبات للمواطنين، مبيئاً أن سلاح سحب الجناسي استخدم في فترة من الفترات لإرهاب الناس وظلمهم، وهذا يقتضي إعلان عدم التعاون مع هذه الحكومات سواء الحالية والقادمة.

وأوضح السبيعي أن أعز ما يملك الإنسان هو المواطنة وعندما تسحب المواطنة منه وتمنعه من اللجوء للقضاء فهو ظلم أكبر من سحب المواطنة، مضيفاً: "لا قهر أكبر من قهر سحب المواطنة من رجل شريف".

وقال إن اللجنة المشكلة بتوجيهات أميرية لنظر القضية استمروا في دراستها عامين ثم أعادوا أزيغ أو خمس جنسيات وتركوا الباقي وهو ما يقارب 40 جنسية، يسال عنها رئيس الحكومة.

الخالد: الحكومة واجهت تحديات كبيرة

وأكد سمو رئيس مجلس الوزراء، الشيخ صباح الخالد في رده على محاور الاستجوابين أن الاستجابات مرحب بها، وأن مواجهة فرصة سانحة لكشف الحقائق أمام الشعب الكويتي، مؤكداً أن المسؤول العام مؤتمن على مصالح الوطن والمواطن. وقال الخالد: إنه وفقاً لتفسير المحكمة الدستورية لا يجوز استجواب رئيس الوزراء إلا عما يدخل في اختصاصه وكذلك عن الوقائع اللاحقة لتوليه مسؤوليته، مؤكداً أن المستجوبين لم يتدرجوا في استخدام الأدوات الدستورية كما أن هناك مطالب شابت الاستجوابين.

وأضاف أنه أو أعاك النائبان المستجوبان النظر بالمواضع المطروحة بمحاور الاستجوابين لوجود أنها تدخل في اختصاصات وزراء آخرين.

ولفت إلى أن هناك تحديات كبيرة واجهتها الحكومة منذ تشكيلها، وفي ظل أوضاع خطيرة عاشتها المنطقة التي تمثل الكويت جزءاً منها إضافة إلى أزمة كورونا إلا أن الحكومة ورغم كل ذلك حرصت ألا يؤثر ذلك على برامجها التنموية.

وأوضح أنه خلال الفترة القصيرة السابقة من عمر الحكومة تم تطوير 21 مشروعاً وأهمها ما يخص الطرق مثل طريق مدينة الطلاع والدائري الأول والدائري السابع وشارع الغوص والنوصيب، إضافة إلى إنجاز حزمة من الخدمات في خيطان وجنوب السرة والنوصيب.

وأشار إلى استمرار تنفيذ 30 عقداً يخص مشروعات التنمية منها مشاريع سكنية في جنوب الطلاع ومنطقة تيماء وما يخص مبنى ركاب المطار ومعهد الاختصاصات الطبية والأدلة الجنائية ومستشفى الولادة الجديد وغيرها من المشاريع الأخرى.

وقال الخالد: إن هناك تحديات كبيرة تواجه هذه الحكومة على رأسها الوضع الصحي، مؤكداً أن البنية التحتية في المستشفيات والمراكز الصحية تقوم بتقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين بكل سهولة ويسر.

وأشار إلى أن عدد الأسرة وأجهزة التنفس التي خصصت لعلاج حالات كورونا كافية كونها محور العلاج لهذا المرض، لافتاً إلى أن المنظمات الصحية في بعض الدول أنهارت بسبب نقشي هذا الوباء.

وأكد أن لدى البلاد مخزوناً دولياً كافياً للتعامل مع تلك الأزمة الصحية، مشيراً في هذا الصدد إلى أن الكويت هي من أوائل الدول التي اعتمدت تحليل (PCR) منذ شهر يناير، معرباً عن شكره لجهود وزارة الصحة والقائمين عليها.

وأشار إلى أن القدرة الاستيعابية في بداية الأزمة كانت 168 سريراً، والآن أصبحت 3211 سريراً، كما أن وحدات العناية المركزة ارتفعت من 235 إلى 925، وأجهزة التنفس من 1293 إلى 3206.

ولفت إلى أنه قبل أزمة كورونا كان يوجد بالكويت مصنع واحد للمكمامات ينتج 25 ألف كمام والآن أصبح العدد 9 مصانع تنتج 5 ملايين كمام، كما أن المصانع التي تنتج المعقمات زادت من 8 مصانع إلى 14 مصنعاً. وأشار إلى أن الحكومة ممثلة بوزارة الصحة استعانت بعدد من الدول التي كان لديها فائض طبي مثل باكستان والأردن، مؤكداً أن الطريق طويل أمام فيروس جديد ووباء عام غير معلوم النتائج ودون وجود لقاخ له حتى الآن.

وأوضح أن الكويت عاشت تحدي الأمن الغذائي واستطاعت بفضل التخطيط الجيد ضمان توافر هذا المخزون، مؤكداً عدم وجود دليل إرشادي متعب في العالم تجاه أزمة كورونا.

وبين أن النشاط الاقتصادي تأثر جراء تلك الأزمة وأن الحكومة اتخذت قرارات قاسية في هذا الشأن، معرباً عن شكره لرئيس وأعضاء مجلس الأمة لمساعدة الحكومة في توجيه النصح